

اهِيئُ

يُنِ

يَمِينِ

هَلْ

فِي إِعْذَارِهِ لِمَنْ جَهِلَ تَوْحِيدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ.



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملء السماوات و ملء الأرض و ملء ما بينهما و ملء ما شئت من شيء يا ربّي من بعد. و أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الذي لا يغفر أن يشرك به و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء، و أشهد أن محمّدا عبده و رسوله، الذي من لا يتّبعه في ما جاء به من البراءة من عبادة غير الله و ممن فعلها كان ممن لا يغفر الله له. أمّا بعد.

فإنّ بدعة العذر بالجهل في الشرك الأكبر و عبادة غير العزيز الغفّار فتنة عظيمة قد نشرها من ينسب إلى قبه و العلم و الدين جهلا أم بختانا. و إنّ منهم هذا الرجل حبر فرعون السعودي المدعو محمّد بن صالح العثيمين. و قد افترى هذا الإنسان على إمام التوحيد شيخ الإسلام محمّد بن عبد الوهاب قدّس الله روحه، و زعم أنه يُعذّر عابد الصنم الذي على قبر عبد القادر بالجهل و أنه يحكم بإسلامه حتى يبلغه من ينبّه، مع صراحة قول هذا الإمام في هذه المسألة و هو عدم العذر بالجهل في الشرك الأكبر. و ليس هذا قول هذا الإمام فقط بل هو قول المسلمين من أهل السنّة و الجماعة كلّهم. فقد رأيت المصلحة في الردّ على شبهات هذا الإنسان، عليه من الله ما يستحقّه، بطريقة التعليق على كلامه في الحاشيات. و أسأل الله عونَه و تأييده لإتمام هذا التأليف، إنه وليّ ذلك و القادر عليه. و الحمد لله ربّ العالمين.

## بسم الله الرحمن الرحيم

## ه نستعين

قال العثيمين في مجموع فتاوى و رسائل ج 7 ص 35 "شارحا" لكلام الإمام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى :

فإنك إذا عرفت أن الإنسان يكفر بكلمة يخرجها من لسانه وقد يقولها وهو جاهل فلا يعذر بالجهل (1) .

(1) تعليقنا على هذه الجملة من كلام المؤلف رحمه الله:

أولاً : لا أظن الشيخ رحمه الله لا يرى العذر بالجهل اللهم إلا أن يكون منه تفريط بترك التعلم مثل أن يسمع بالحق فلا يلتفت إليه ولا يتعلم، فهذا لا يعذر بالجهل<sup>1</sup> وإنما لا أظن ذلك من الشيخ لأن له كلاماً آخر يدل على العذر بالجهل فقد سئل رحمه الله تعالى عما يقاتل عليه؟ وعما يكفر الرجل به؟<sup>2</sup> فأجاب: أركان الإسلام الخمسة، أولها الشهادتان، ثم الأركان الأربعة، فالأربعة إذا أقر بها، وتركها تهاوناً، فنحن وإن قاتلناه على فعلها، فلا نكفره بتركها، والعلماء اختلفوا في كفر التارك لها كسلاً من غير جحود، ولا نكفر إلا ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو: الشهادتان. وأيضاً : نكفره بعد التعريف<sup>3</sup> إذا عرف وأنكر، فنقول: أعداؤنا معنا على أنواع. النوع الأول: من

<sup>1</sup> هذا الكلام فيه شبهة لا يتضح جيداً مراد العثيمين، هل يقصد أن الإمام محمد بن عبد الوهاب يعذر المشرك بالجهل بمعنى أن الله لا يعذبه حتى تبلغه الدعوة؟ أم أنه يقصد أن المسلم الذي يصدر منه شركا أكبر بعد التوحيد فلا يخرج من الدين و لا يزال مسلماً حتى تبلغه الدعوة؟ و سوف يتبين لنا في ما يلي من كلامه أنه يقصد الثاني و العياذ بالله : أي أن العثيمين ينسب إلى الإمام محمد بن عبد الوهاب أنه يحكم بإسلام من يعبد غير الله مع الله جهلاً أو تأولاً إن كان ينتسب إلى الإسلام!

2 نعم كلام الإمام محمد بن عبد الوهاب إنما في القتال و العقاب و ليس في العذر بالجهل لمن عبد مع الله غيره، فمن المعلوم أنه ليس كلّ مشرك يستحقّ القتال و العقاب و ليس كون إنسان لا يستحقّ العقاب و القتال دليلاً على إسلامه أبداً و هذا معلوم جداً، بل ثبت في الأحاديث الصحيحة أن المشركين الغير مسلمين الدين ماتوا قبل أن تبلغهم دعوة رسول أنهم يمتحنون يوم القيامة و يرسل إليهم رسولا يأمرهم بأمر فمن أطاعه صار موحداً مسلماً و استحق دخول الجنة مع إخوانه، و من عصاه صار كافراً و من أهل النار خالداً فيها مع إخوانه.

3 نعم التكفير لا يكون إلا بعد التعريف، لكن هذا ليس بمعنى أن الذي يشرك بالله و يعبد غير الله مسلم موحّد قبل تكفيره و تعريفه! و كيف يُصَفُّ إنساناً واحداً في آن واحد أنه موحّد و مشرك؟! أنه

عرف أن التوحيد دين الله ورسوله، الذي أظهرناه للناس، وأقر أيضاً أن هذه الاعتقادات في الحجر، والشجر، والبشر، الذي هو دين غالب الناس: أنه الشرك بالله، الذي بعث الله رسوله صلى الله عليه وسلم ينهى عنه، ويقاقل أهله، ليكون الدين كله لله، ومع ذلك لم يلتفت إلى التوحيد، ولا تعلمه، ولا دخل فيه، ولا ترك الشرك، فهو كافر، نقاتله بكفره، لأنه عرف دين الرسول، فلم يتبعه، وعرف الشرك فلم يتركه، مع أنه لا يبغض دين الرسول، ولا من دخل فيه، ولا يمدح الشرك، ولا يزينه للناس. النوع الثاني: من عرف ذلك، ولكنه تبين في سبب دين الرسول، مع ادعائه أنه عامل به، وتبين في مدح من عبد يوسف، والأشقر، ومن عبد أبا علي، والخضر من أهل الكوفة، وفضلهم على من وحد الله، وترك الشرك، فهذا أعظم من الأول، وفيه قوله تعالى: ( فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين ) [ سورة البقرة، الآية: 89 ] وهو ممن قال الله فيه: ( وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون ) [ سورة التوبة: الآية: 12 ]. النوع الثالث: من عرف التوحيد، وأحبه، واتبعه، وعرف الشرك، وتركه، ولكن يكره من دخل في التوحيد، ويحب من بقي على الشرك، فهذا أيضاً كافر، فيه قوله تعالى: ( ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم ) [ سورة محمد، الآية: 9 ]. النوع الرابع: من سلم من هذا كله، ولكن أهل بلده يصرحون بعداوة أهل التوحيد، واتباع أهل الشرك، ويسعون في قتالهم، ويتعذر بأن ترك وطنه يشق عليه، فيقاتل أهل التوحيد مع أهل بلده، ويجاهد بماله، ونفسه، فهذا أيضاً كافر، فإنهم لو يأمرونه بترك صوم رمضان، ولا يمكنه الصيام إلا بفراقهم فعل، ولو يأمرونه بتزويج امرأة أبيه ولا يمكنه ذلك إلا بفراقهم فعل، وموافقتهم على الجهاد معهم بنفسه وماله، مع أنهم يريدون بذلك قطع دين الله ورسوله أكبر من ذلك بكثير، كثير، فهذا أيضاً كافر، وهو ممن قال الله فيهم: ( ستجدون آخرين يريدون أن يأمنوكم ويأمنوا قومهم ) إلى قوله: ( سلطاناً مبيناً ) [ سورة النساء، الآية: 91 ] فهذا الذي نقول. وأما الكذب والبهتان فمثل قولهم: إنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من

عابدٌ لله وحده بريءٌ من عبادة غيره و عابدٌ لغيره في آن واحد؟! بل الإمام محمد بن عبد الوهاب كان ينفي إسلام من أشرك بالله قبل التعريف و قبل أن يحكم عليه بالكفر، قال الإمام محمد بن عبد الوهاب قدس الله روحه في الدرر السنية ج18 ص534:

(فجنس هؤلاء المشركين وأمثالهم، ممن يعبد الأولياء والصالحين، نحكم بأنهم مشركون، ونرى كفرهم إذا قامت عليهم الحجة الرسالية؛ وما عدا هذا من الذنوب التي دونه في الرتبة والمفسدة، لا نكفر بها) انتهى. فكان رحمه الله ينفي إسلامهم و يثبت إشراكهم قبل أن يحكم عليهم بالكفر.

قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لم يكفر، ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه، فكل هذا من الكذب والبهتان، الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله. وإذا كنا لا نكفر<sup>4</sup> من عبد

4 نعم نحن لا نكفر من عبد غير الله جهلا، و ليس معنى ذلك أننا نحكم بإسلامه و بأنه أخونا في الدين و أننا نستغفر له و نترحم عليه، و هذا يقينا قول أئمة التوحيد و الإمام محمد بن عبد الوهاب و تلاميذه، أما قول الإمام فقد سبق ذكره من الدرر ج18 ص534 :

(فجنس هؤلاء المشركين وأمثالهم، ممن يعبد الأولياء والصالحين، نحكم بأنهم مشركون، ونرى كفرهم إذا قامت عليهم الحجة الرسالية) انتهى ففرق رحمه الله تفريقا واضحا جليا بين الحكم على الشخص بالشرك و الحكم على الشخص بالكفر.

نعم و ذلك لأن الكفر إنما يكون بعد العلم و المعرفة، و هو أن يعلم الشخص خبر الله و رسوله أو أمره، ثم بعد ذلك يمتنع عن التزام أمره أو يكذب خبره و يردّه، و لذلك ترى الإمام محمد بن عبد الوهاب يقسم الكفر إلى خمسة أنواع : التكذيب، و الاستكبار و الإباء، و الشك، و الإعراض و النفاق. و كل هذه الأنواع لا يمكن أن تقع عن جهل و إنما يقع بعد العلم و بلوغ الرسالة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في منهاج السنة ج5 ص251:

(ولا ريب أن الكفر متعلق بالرسالة فتكذيب الرسول كفر وبغضه وسبه وعداوته مع العلم بصدقه في الباطن كفر عند الصحابة والتابعين لهم بإحسان)

و قال في مجموع الفتاوى ج28 ص501 :

(لا يكفر العلماء من استحل شيئا من المحرمات لقرب عهده بالإسلام أو لنشأته ببادية بعيدة فإن حكم الكفر لا يكون إلا بعد بلوغ الرسالة.)

فنعلم الإنسان الذي لا يعلم أن الله حرم أكل الميتة مثلا، فلا نقول إنه كذب الله، لأن التكذيب صفته أن يُخبرَ إنسانٌ بخبر ثم يردّه و يقول لا هذا غير صحيح هذا كذب. و كذلك الإباء و الاستكبار، لا يجوز أن يتهم شخصا أنه أباء أن ينقاد لأمر الله و هو لم يعلم أصلا أن الله أمره هذا الأمر. الإباء و الاستكبار لا يكون إلا بعد معرفة الأمر.

لكن مع ذلك، مع أن شيخ الإسلام ابن تيمية هو الذي ذكر أن الكفر لا يكون إلا بعد بلوغ الرسالة، فهو الذي ذكر أيضا أن اسم الشرك يثبت في الشخص و لو قبل بلوغ الرسالة و أن من أشرك بالله كان مشركا و لو قبل بلوغ الرسالة قال في مجموع الفتاوى ج20 ص37 :

(وقد فرق الله بين ما قبل الرسالة وما بعدها في أسماء وأحكام وجمع بينهما في أسماء وأحكام وذلك حجة على الطائفتين: على من قال: إن الأفعال ليس فيها حسن وقييح. ومن قال: نعم يستحقون العذاب

الصنم، الذي على عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما، لأجل جهلهم،

على القولين. أما الأول فإنه سماهم ظالمين و طاغين ومفسدين؛ لقوله: {اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ} [النازعات: 17] وقوله: {وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنْ أَتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ} [الشعراء: 10، 11] وقوله: {إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيْعًا يَسْتَضِعُّ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُدَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ} [القصص: 4] فأخبر أنه ظالم و طاغ ومفسد هو وقومه وهذه أسماء ذم الأفعال؛ والذم إنما يكون في الأفعال السيئة القبيحة فدل ذلك على أن الأفعال تكون قبيحة مذمومة قبل مجيء الرسول إليهم لا يستحقون العذاب إلا بعد إتيان الرسول إليهم؛ لقوله: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا} [الإسراء: 15]. وكذلك أخبر عن هود أنه قال لقومه: {اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ} [هود: 50] فجعلهم مفتريين قبل أن يحكم بحكم يخالفونه؛ لكونهم جعلوا مع الله إلها آخر فاسم المشرك ثبت قبل الرسالة؛ فإنه يشرك بربه ويعدل به ويجعل معه آلهة أخرى ويجعل له أندادا قبل الرسول ويثبت أن هذه الأسماء مقدم عليها وكذلك اسم الجهل والجاهلية يقال: جاهلية وجاهلا قبل مجيء الرسول وأما التعذيب فلا. انتهى

فكلام الشيخ ابن تيمية يبين أنه كان يفرق بين تكفير الشخص و بين إثبات اسم الشرك عليه، و من المعلوم أن المسلم ليس بمشرك و أن المشرك لا يصف بأنه موحدًا و لا مسلما لله وحده لا شريك له، فالإسلام بإجماع المسلمين هو الكفر بالطاغوت و الإيمان بالله، الإسلام هو ترك عبادة غير الله، و بغضها و البراءة ممن عبد غير الله و إخراجهم من الملة و عبادة الله وحده لا شريك له و اتباع رسوله في ما جاء به و محبة الموحدين و جعلهم إخوانا في الدين.

فالعذر بالجهل هذا في الكفر و ليس في الشرك لأن الشرك هو أن يتقرب الشخص إلى غير الله، إلى مخلوق و يصرف له ما كان عبادةً، فيعتقد في غير الله أنه يقدر على قضاء الحاجة و العون و الغوث و الرزق في ما لا يقدر عليه إلا الله : فهذا و لو كان جاهلا و لم يبلغه رسالة، فإنه لا يؤمن بوحداية الله في الربوبية و لا في الألوهية. فكيف يقال فيه : لا! بل هذا موحد يوحد الله في الألوهية و إن كان عابدا لغيره؟! فالإسلام بالتفريق أهله هو توحيد الله و اتباع رسوله، فلا يختلف مسلمان أن الفرق بين الإسلام و غيره من الأديان إنما هو في توحيد الله في العبادة بما جاء به رسوله محمد، و البراءة من عبادة غيره و ممن فعلها. فإن كان الإسلام يبقى حتى لمن يعبد غير الله، فمتى يزول الإسلام؟ و أين كان شرك أبي جهل؟ هل هو فقط أنه لم يؤمن برسالة محمد؟ هل لو كان أبو جهل مصدقا برسالة محمد و قال : نعم أنا متبع لمحمد و إن محمدا جاء بالحق و لم ينهني عن عبادة اللات و العزى و مناة، لكان أبو جهلا مسلما موحدًا معذور لتأويله و لجهله؟!!

وعدم من ينبههم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا، أو لم يكفر ويقاتل؟! ( سبحانك هذا بهتان عظيم ) [ سورة النور، الآية: 16 ]. بل نكفر تلك الأنواع الأربعة، لأجل محادثهم لله ورسوله، فرحم الله امرأً نظراً نفسه، وعرف أنه ملاق الله، الذي عنده الجنة والنار، وصلى الله على محمد وآله، وصحبه، وسلم.

الاختلاف في مسألة العذر بالجهل كغيره من الاختلافات الفقهية الاجتهادية،<sup>5</sup> وربما يكون اختلافاً لفظياً<sup>6</sup> في بعض الأحيان من أجل تطبيق الحكم على الشخص المعين، أي إن الجميع

5 وكيف تكون مسألة إعدار المشرك بالجهل مسألةً اجتهاديةً و قد ثبت النصوص القطعية على أن الله لا يغفر أن يشرك به؟ كيف تكون مسألةً اجتهاديةً و قد أجمع المسلمون كلهم إجماعاً قطعياً ضرورياً على أن من لا يعلم أنه لا يستحق العبادة إلا الله فإنه ليس بمسلم و لا ينفعه التلّفظ بالشهادتين! قال الله تعالى : "إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ" فنفي مولانا الغفران لمن أشرك به سبحانه و تعالى، و الإشراف فعل و هذا الفعل هو سبب عدم الغفران، فمن فعله من غير إكراه فإنه لا يغفر. و لم يقل مولانا عزّ و جلّ: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ لِلْمُشْرِكِ" بل قال "أَنْ يُشْرَكَ بِهِ" فعَلّقَ هذا الحكم بالفعل و لا بالشخص فمن فعل هذا الفعل فإنّ الله لا يغفر له بنصّ كتاب الله و بإجماع المسلمين. لكنّ العثيمين يقول : لا، بل إنّ الله يغفر أن يشرك به جهلاً، إنما لا يغفر لمن قام عليه الحجة فقط. أما أن الإنسان لم تقم عليه الحجة، و هو يعبد الطاغوت و يؤمن به فهذا لا يضره في إسلامه بل لا يزال من إخواننا و ممن وعد الله له الجنة و ممن نستغفر له و نترحم عليه لأنّه جاهل!

و قد أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن عثمان بن عفان رضي الله عنه : أنّ رسول الله صلّى الله عليه و سلّم قال : "من مات و هو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة." و قد قال الله تعالى : "شهد بالحق هم يعلمون" و بإجماع الأمة القطعيّة شهادة التوحيد لا ينفع لمن نطق بها إلا أن يعلم معناها. لكنّ العثيمين يقول : لا! بل حتى من جهل معناها و ظن أن غير الله يستحق العبادة أو يقدر على استجابة دعوته ينفعه النطق بها! لأنّ من عبد غير الله لا يخلو من أن يكون أحد الرجلين :

1- رجل يعتقد أن الذي يعبدّه قادر على استجابة دعائه، فلا بد أن يعتقد فيه شيء من الربوبية الذي يلزم منها أنه يستحق أن يدعى و يُعبد.

2- رجل لا يعتقد أنّ الذي يعبدّه و يدعوه يستحق هذه العبادة و هذا الدعاء، و لا أنه قادر على استجابة له فهو يعلم أن دعائه باطل و هذا لا يكون إلا لمن بلغه العلم فعاند أو استهان.



يتفقون على أن هذا القول كفر، أو هذا الفعل كفر، أو هذا الترك كفر، ولكن هل يصدق الحكم على هذا الشخص المعين لقيام المقتضي في حقه وانتفاء المانع أو لا ينطبق لفوات بعض المتقضيّات، أو وجود بعض الموانع<sup>7</sup>. وذلك أن الجهل بالمكفر على نوعين:

فالأوّل لا يعلم أنه لا إله إلا الله و هذا ليس مسلماً قطعاً بل هو مشرك وثني جاهلٌ بوحداية ربه. و الثاني يعلم أنه لا إله إلا الله لكن يعبد غير الله لأنه لا يقبل التوحيد بل يردّه عناداً أو اسهانة فهو مشرك كافر يستحق العقوبة في الدنيا و الآخرة.

أما العثيمين، فالأول مسلم عنده، مسلم جاهل، فعله شرك لكن ليس هو بمشرك بل هو موحد و لو عبد غير الله! أو ليس موحدًا لكنه مسلم مشرك(!؟) لا يكتفي بهذا البهتان بل يزعم أن هذا القول قول الإمام محمد بن عبد الوهاب!

6 لا و الله ليس بخلاف لفظي و إنه لخلاف أصيل و كيف يختلف مسلمان في تسمية من يعبد غير الله؟ كيف يختلفان و يقول مسلم أنّ عابد غير الله مسلم، فعله شرك لكن ليس هو بمشرك بل مسلم موحد من إخواننا في الدين؟! كيف و قد أخبر الله أنه لو أشرك أحد أنبياءه ليحبطن عمله! هل عمل المسلم حابط بالكلية؟ أم أنّ عمل المشرك العابد لغير الله مقبول غير حابط؟

7 لا يلزم من عدم توفر شروط التكفير و وجود مانع من موانع التكفير أن يكون من عبد غير الله مسلماً، فالتكفير من الوعيد كما ذكره شيخ الإسلام بن تيمية، و الحكم على الشخص بالكفر يعني أن الشخص مستحق للعقاب و قد قال تعالى : "و ما كنّا معدّبين حتى نبعث رسولاً" فالشروط و الموانع متعلّقة بالتعذيب و العقوبة، و إلا فليس كلُّ مشركٍ يستحق العذاب كما ذكرناه آنفاً، فإن أطفال الكفار الذين ماتوا قبل البلوغ ليسوا بمسلمين بالإجماع و مع ذلك فلا يعدّون يوم القيامة إلا بعد أن يمتحنوا فيرسل إليهم رسولاً يأمرهم بالدخول في النار كما رواه الإمام أحمد و كما ثبت في الأحاديث الصحيحة، فمن اتّبع هذا الرسول و آمن به صار مسلماً و له حكم المسلمين، و لا يقال أبداً أنه مشركٌ غفر الله شركه بل الله لن يغفر لمشرك أبداً كما أخبرنا و الله لا يخلف الميعاد. فقول أهل العلم المعتبرين في من أشرك بالله الشرك الأكبر جهلاً أو متأولاً إنما هو أنه لا يحكم بكفره و لا بإسلامه حتى تقام عليه الحجّة، قال أبناء الإمام محمد بن عبد الوهاب و الشيخ حماد بن ناصر المعمر رحمة الله على الجميع في الدرر السنية ج 10 ص 136,137:

(إذا كان يعمل بالكفر والشرك، لجهله، أو عدم من ينبيهه، لا نحكم بكفره حتى تقام عليه الحجّة؛ ولكن لا نحكم بأنه مسلم، بل نقول عمله هذا كفر، يبيح المال والدم، وإن كنا لا نحكم على هذا الشخص،

لعدم قيام الحجة عليه؛ لا يقال: إن لم يكن كافرا، فهو مسلم، بل نقول عمله عمل الكفار، وإطلاق الحكم على هذا الشخص بعينه، متوقف على بلوغ الحجة الرسالية. وقد ذكر أهل العلم: أن أصحاب الفترات، يمتحنون يوم القيامة في العرصات، ولم يجعلوا حكمه حكم الكفار، ولا حكم الأبرار... و قالوا ص 138 :

(وأما قولكم: وهل ينفع هذا المؤمن المذكور، ما معه من أعمال البر، وأفعال الخير، قبل تحقيق التوحيد؟ فيقال: لا يطلق على الرجل المذكور اسم الإسلام، فضلا عن الإيمان؛ بل يقال: الرجل الذي يفعل الكفر، أو يعتقد في حال جهله، وعدم من ينبيهه، إذا فعل شيئا من أفعال البر، وأفعال الخير، أثابه الله على ذلك، إذا صحح إسلامه وحقق توحيده، كما يدل عليه حديث حكيم بن حزام: "أسلمت على ما أسلفت من خير". وأما الحج الذي فعله في تلك الحالة، فلا نحكم ببراءة ذمته، بل نأمره بإعادة الحج، لأننا لا نحكم بإسلامه في تلك الحالة، والحج من شرط صحته الإسلام؛ فكيف نحكم بصحة حجه وهو يفعل الكفر، أو يعتقد؟ ولكننا لا نكفروه إلا بعد قيام الحجة عليه، فإذا قامت عليه الحجة وسلك سبيل المحجة، أمرناه بإعادة الحج، ليسقط الفرض عنه بيقين.) انتهى.

و قال الشيخ حماد بن ناصر المعمر في الدرر ج 11 ص 75,76 :

(إن هؤلاء الذين ماتوا قبل ظهور هذه الدعوة الإسلامية، وظاهر حالهم الشرك، لا نتعرض لهم، ولا نحكم بكفرهم و لا بإسلامهم؛ بل نقول: من بلغته هذه الدعوة المحمدية، وانقاد لها، ووجد الله، وعبد وحده لا شريك له، والتزم شرائع الإسلام، وعمل بما أمره الله به، وتجنب ما نهاه عنه، فهذا من المسلمين الموعودين بالجنة، في كل زمان وفي كل مكان. وأما من كانت له حال أهل الجاهلية، لا يعرف التوحيد الذي بعث الله رسوله يدعو إليه، ولا الشرك الذي بعث الله رسوله ينهى عنه، ويقاتل عليه، فهذا لا يقال إنه مسلم لجهله؛ بل من كان ظاهر عمله الشرك بالله، فظاهره الكفر، فلا يستغفر له ولا يتصدق عنه، ونكل حاله إلى الله الذي يلو السرائر، ويعلم ما تخفي الصدور.) انتهى

فهذه الأقوال واضحة لا تحتاج إلى تعليق حقيقة فإن نفي إسلام امرئ لا يلزم تكفيره فإن أئمة التوحيد لم يحكموا بإسلام كثير ممن توقفوا في تكفيرهم، و قول الإمام محمد بن عبد الوهاب (وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم، الذي على عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما، لأجل جهلهم، وعدم من ينبيههم) فظاهر كلام الشيخ أنه يتوقف في تكفير من عبد هذا الصنم، لكن لا يجوز أبدا أن يفهم من كلامه أنه يحكم على هذا الجاهل العابد لهذا الصنم بالإسلام و الأخوة في الدين! إلا لمن لا يعقل حقيقة الإسلام و لا يعرف مذهب الشيخ و تفريقه بين الشرك و الكفر المعذب عليه.

الأول: أن يكون من شخص يدين بغير الإسلام أو لا يدين بشيء ولم يكن يخطر بباله أن ديناً يخالف ما هو عليه فهذا تجري عليه أحكام الظاهر في الدنيا، وأما في الآخرة فأمره إلى الله تعالى والقول الراجح أنه يمتحن في الآخرة بما يشاء الله عز وجل والله أعلم بما كانوا عاملين، لكننا نعلم أنه لن يدخل النار إلا بذنب لقوله تعالى: ( ولا يظلم ربك أحداً )

وإنما قلنا : تجري عليه أحكام الظاهر في الدنيا وهي أحكام الكفر، لأنه لا يدين بالإسلام فلا يمكن أن يعطى حكمه، وإنما قلنا بأن الراجح أنه يمتحن في الآخرة لأنه جاء في ذلك آثار كثيرة ذكرها ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه : " طريق الهجرتين " عند كلامه على المذهب الثامن في أطفال المشركين تحت الكلام على الطبقة الرابعة عشرة.

النوع الثاني: أن يكون من شخص يدين بالإسلام ولكنه عاش على هذا المكفر<sup>8</sup> ولم يكن يخطر بباله أنه مخالف للإسلام، ولا نبهه أحد على ذلك فهذا تجري عليه أحكام

8 هل تقصد، يا العثيمين، أن الذي يعبد الصنم الذي على قبر عبد القادر يدين بالإسلام؟ ما معنى الإسلام عندك؟ لا أدري حقيقة ما معنى الإسلام عندك لكن أعلم أنه ليس هو ترك عبادة الصنم الذي على قبر عبد القادر! وإلا لقررت أن من يعبد هذا الصنم فإنه لا يدين بالإسلام. الإسلام بإجماع الأمة هو اعتقاد بطلان عبادة هذا الصنم، و بغضها، و تركها و البراءة من عبده، هذا هو الإسلام. و لعلك لم تقرأ جيداً كتاب العلامة ابن القيم في طريق المحجرتين، فإنه قال في هذا الكتاب ص 411:

(والإسلام هو توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له، والإيمان بالله وبرسوله واتباعه فيما جاء به، فما لم يأت العبد بهذا فليس بمسلم) انتهى

لكن العثيمين يرى أن الإنسان قد يدين بالإسلام حتى ولو عبد الصنم على قبر عبد القادر، فمن الذي لا يدين بالإسلام عندك؟ و ما معنى الدين عندك؟ هل الدين هو مجرد انتساب؟ ألم يكونوا كفاراً قريش ينتسبون إلى الإسلام إذ ينتسبون إلى دين إبراهيم؟ فإن قلت : لكنهم كذبوا محمداً! نقول : و لو صدقوه أصرّوا على عبادة اللات و العزى لكانوا مسلمين عندك؟ فلا بد أن تقول : لا لأنهم يعبدون اللات و العزى! فنقول إذن : هل تفرق بين عبادة اللات و العزى و بين عبادة الصنم الذي على قبر عبد القادر؟ فإن فرقت أنت فإن الله لم يفرق.

الإسلام<sup>9</sup> ظاهراً، أما في الآخرة فأمره إلى الله عز وجل. وقد دل على ذلك الكتاب<sup>10</sup>،  
والسنة، وأقوال أهل العلم:

9 يقصد العثيمين أنّ هذا العابد لغير الله المنتسب إلى الإسلام "يدين بدين الإسلام"، و يجري عليه أحكام المسلمين فإنه يستحق ولاية المسلم وأخوة المسلم و دينه هو دين المسلمين و معبوده هو معبود المسلمين و أكل ذبيحته جائز و تزويجه نساء المسلمين جائز و يجب نصرته و الاستغفار له و الترحم عليه. فإن كان عبادة عبد القادر الجلاي لا يناقض دين بالإسلام، فهل الذي "يدين بالإسلام" و هو يعتقد أنّ عيسى ابن الله، لو قدر أنه يتأول قوله تعالى : "و روح منه" على تأويل النصرى، إلا أنه ينتسب إلى الإسلام فهذا "يدين بالإسلام" عندك يا العثيمين؟! لأنّه جاهل متأول؟ أو إن اعتقد أنّ عليّاً بن أبي طالب إنما هو الله لا عنادا لكن لأنّ والديه ربّاه على هذا المعتقد و لم يتمكّن من معرفة الأدلّة، فهو يعتقد جهلاً أنّ عليّاً بن أبي طالب هو الله، فهذا يدين بالإسلام عندك يا العثيمين؟ فإن قلت : لا! كيف يدين بالإسلام و هو يعتقد أنّ الله إنسان! فنقول لك : و لم تفرق بين من اعتقد أنّ الله إنسان و من اعتقد أنّ إنساناً إله يستحق أن يدعى و يعبد؟

و الحق أنّ هذه البدعة الخبيثة **المكفّرة** قد جاء بها الزنديق ابن جرجيس العراقي، و قد ردّ عليه الشيخ العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ في كتابه منهاج التأسيس و التقديس، و قد قال في هذا الكتاب ص 214,215 :

(قد أكثر هذا العراقي من التشبيه بعدم تكفير المخطئ وعدم تأثيمه، وقد مرّ من الجواب عن هذه الشبه ما فيه كفاية. وأكثر كلامه تكرير وإسهاب، يوهم الجهال به أنه قد قرر الصواب، وأوضح الخطاب، ولا يروج هذا إلا على العوام ومن لا بصيرة له بحقيقة دين الإسلام. وقد قدمنا أن طرد قول العراقي واستدلّاه يفيد عدم التأثيم والتكفير في الخطأ في جميع أصول الدين، كالإيمان بوجود الله وربوبيته وإلهيته وقدره وقضائه، والإيمان بصفات كماله الذاتية والفعلية، ومسألة علمه بالحوادث والكائنات قبل كونها، والمنع من التكفير والتأثيم بالخطأ في هذا كله رد على من كفر معطلة الذات، ومعطلة الربوبية، ومعطلة الأسماء والصفات، ومعطلة إفراده تعالى بالإلهية والقائلين بأنّه لا يعلم الكائنات، كونها كغلاة القدريّة، ومن قال بإسناد الحوادث إلى الكواكب العلوية، ومن قال بالأصليين النور والظلمة؛ فإن التزم العراقي هذا كله فهو أكفر وأضل من اليهود والنصارى، وإن زعم أن ثمّ فرقاً بين هذا وبين مسألة النزاع التي هي دعاء الأموات الغائبين فيما لا يقدر عليه إلا ربّ العالمين فليوجدنا هذا الفرق، وليوجدنا دليلاً على صحته، فإن لم يفعل - ولن يفعل - بطل تقريره وتأصيله، وعلم أهل العلم

فمن أدلة الكتاب: قوله تعالى: ( وما كنا معذيين حتى نبعث رسولاً . ) وقوله: ( وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولاً يتلو عليهم آياتنا وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون ) . وقوله: ( رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ) وقوله: ( وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء ) وقوله: ( وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون . ) . وقوله: ( وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون . أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وإن كنا عن دراستهم لغافلين . أو تقولوا لو أنا أنزل علينا الكتاب لكنا أهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة ) إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن الحجة لا تقوم إلا بعد العلم والبيان.<sup>11</sup> وأما السنة: ففي صحيح مسلم 134/1 عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: " والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة (يعني أمة

والإيمان أنه دلس مشبه، ليس من أهل الفقه والدين، ولا ممن يعرف الإسلام والمسلمين، و يفرق بين الموحدين والمشركين، بل هو في ظلمات الطبع والجهل والشرك المبين. ) انتهى .  
فكلام العثيمين شبيه لكلام العراقي في الحقيقة، و العثيمين كالعراقي لا يفرق بين المشرک العابد لعبد القادر و الموحّد المسلم البريء من عبادة عبد القادر و ممن فعلها. فنسأل الله العافية و السلامة.  
10 هذا كذب محض لم يدلّ عليه كتاب أنزل الله و لا سنّة رسول أرسله الله من نوح إلى محمد فضلاً عن أن يدلّ عليه القرآن العظيم و سنّة نبيّ الله الكريم : فإنّ الله تعالى قال : " إِيَّاكَ و إِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لِإِنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ و لتكوننَّ من الخاسرين " و سنن الرسل كلّهم اتّفقت على أصل واحد و هو الكفر بالطاغوت و توحيد الله، فمن لم يكفر بالطاغوت فليس من دين أحد من الأنبياء، لا محمد و لا غيره من الأنبياء و المرسلين، صلوات الله و سلامه عليهم أجمعين.  
فمن يبحث عن دليل يدلّ على إسلام من عبد غير الله جهلاً، فلن يجد إلا إتعاب نفسه و ضياع وقته.  
11 لم يدلّ إحدى من هذه الآيات على إسلام من عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر قبل أن يبلغه العلم و البيان! و هل ترى أن فرعون كان مسلماً قبل أن يأتيه موسى عليه السلام؟ و هل ترى أن قريش كانوا مسلمين قبل أن يرسل إليهم محمد عليه الصلاة و السلام؟ بل كما ذكرنا أن كلّ هذه الآيات تدلّ على عدم عقوبة المشرک الذي لا يدين بالإسلام، هذه الآيات إنما تدلّ على نفي العذاب عنه فقط! لا يدلّ على إسلام من لم يبلغه العلم و البيان ممن يعبد الأوثان أو يدين بغير ما جاء به محمد صلى الله عليه و سلّم.

الدعوة) يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار"<sup>12</sup> .  
وأما كلام أهل العلم: فقال في المغني 131/8: " فإن كان ممن لا يعرف الوجوب كحديث  
الإسلام، والناشي بغير دار الإسلام، أو بادية بعيدة عن الأمصار وأهل العلم لم يحكم بكفره"<sup>13</sup> .

12 هذا الحديث لا يدلّ أبداً على إسلام اليهودي و النصراني الذي لم يسمع برسول الله صلى الله عليه  
و سلم قطعاً! و لا يدلّ على أنه يجري عليه أحكام المسلمين حتى يسمع بمحمد عليه الصلاة و السلام!  
إنما يدلّ دلالة واضحة على أنه لا يستحق النار حتى يسمع به صلى الله عليه و سلم، أما إن مات قبل  
السمع فإنه يمتحن يوم القيامة. و إن ثبت أن هذا الحديث لا يدلّ على إسلام اليهودي و النصراني  
الذي لم يسمع بالرسالة، فكيف يدلّ على إسلام من عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر؟

13 هذا الكلام للشيخ ابن قدامة المقدسي لا يدلّ على إسلام من عبد الصنم الذي على قبر عبد  
القادر جهلاً، و ذلك لأنّ كلام ابن قدامة هذا في من جهل حكم الصلوات الخمس، فكلامه الكامل  
هو :

(مَسْأَلَةٌ : قَالَ : وَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ ، دُعِيَ إِلَيْهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِنْ صَلَّى ، وَإِلَّا قُتِلَ ، جَاحِدًا تَرَكَهَا أَوْ  
غَيْرَ جَاحِدٍ قَدْ سَبَقَ شَرْحُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : فِي بَابٍ مُفْرَدٍ لَهَا ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي كُفْرٍ مَنْ  
تَرَكَهَا جَاحِدًا لَوْجُوبِهَا ، إِذَا كَانَ مِمَّنْ لَا يَجْهَلُ مِثْلَهُ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَعْرِفُ الْوُجُوبَ ، كَحَدِيثِ  
الْإِسْلَامِ ، وَالنَّاشِئِ بَغَيْرِ دَارِ الْإِسْلَامِ أَوْ بَادِيَةِ بَعِيدَةٍ عَنِ الْأَمْصَارِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ ، لَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ ، وَعُرِفَ  
ذَلِكَ ، وَتَثَبَّتْ لَهُ أَدَلَّةٌ وَجُوهًا ، فَإِنْ جَحَدَهَا بَعْدَ ذَلِكَ كَفَرَ) انتهى.

فكلام ابن قدامة في من جهل فرض الصلاة و ليس في من جهل توحيد الله في الألوهية و يعتقد الألوهية  
في الصنم الذي على قبر عبد القادر! نعم، ليس معرفة وجوب الصلاة بمنزلة معرفة وحدانية الله في  
الألوهية و الربوبية، و هذا معلوم جداً فإنّ المسلم لا يمكن له أن يعرف كم من صلوات شرعها عليه ربّه،  
و لا هل هي واجبة أم مستحبة، إلا بعد أن جاءه العلم بذلك. و أيضاً فإنّ مسألة وجوب الصلاة ليس  
من أصل الدين فإن أصل الدين لا يتغيّر و لا يُحدث الله فيه شيئاً من نوح إلى محمد و إنما هذه المسألة  
من شرائع الدين و لا من أصله. و دليل ذلك أنّ الصلاة فرضت عشر سنوات بعد الإرسال، و معلوم  
أنّ أصل الدين واحدٌ منذ أوّل الرسالة إلى آخرها، بل واحد عند كلّ نبيّ، لم يكن عبادة غير الله جائزةً  
عند أحد الأنبياء، و لم يكن عبادة الله غير واجبة عند أحد من الأنبياء! بل كلّ الأنبياء اتفقوا على  
أصل واحد و هو : وجوب عبادة الله وحده لا شريك له و تحريم عبادة الطاغوت و الإيمان به و ولاية  
عبّاده قال الله تعالى : (و ما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا  
( و قال ) فلا

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى 3 / 229 مجموع ابن قاسم : " إني دائماً ومن جالسني يعلم ذلك مني من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب معين إلى تكفير، وتفسيق ومعصية إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافراً تارة، وفاسقاً أخرى، وعاصياً أخرى، وإني أقرر أن الله تعالى قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية، والمسائل العملية، وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل، ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر، ولا بفسق، ولا بمعصية إلى أن قال : وكنت أبين أن ما نقل عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا فهو أيضاً حق ، لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين إلى أن قال: والتكفير هو من الوعيد فإنه وإن كان القول تكذيباً لما قاله الرسول، صلى الله عليه وسلم، لكن الرجل قد يكون حديث عهد بإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحجة، وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص أو سمعها ولم تثبت عنده، أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها وإن كان مخطئاً " أ. هـ<sup>14</sup> . وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب 1 / 56 من الدرر السنية: " وأما التكفير

يدلّ كلام ابن قدامة على إسلام من عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر. بل قال ابن قدامة في روضة الناظر، في باب الاجتهاد : (وزعم الجاحظ أن مخالف ملة الإسلام إذا نظر فعجز عن درك الحق فهم آثم وقال عبيد الله بن الحسن العنبري كل مجتهد مصيب في الأصول والفروع جميعاً وهذه كلها أقاويل باطلة أما الذي ذهب إليه الجاحظ فباطل يقينا و كفر بالله تعالى و رد عليه وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم فإننا نعلم قطعاً أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر اليهود والنصارى بالإسلام واتباعه وذمهم على إصرارهم و قاتل جميعهم وقتل البالغ منهم و نعلم أن المعاند العارف مما يقلل وإنما الأكثر مقلدة اعتقدوا دين آبائهم تقليداً و لم يعرفوا معجزة الرسول وصدقته) انتهى.

فأين ترى أيها العثيمين أن ابن قدامة يحكم بإسلام من عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر حتى يبلغه العلم و البيان؟ سبحانك ما أعظم هذا البهتان.

<sup>14</sup> هذا الكلام للشيخ الإسلام ابن تيمية لا يدلّ أبداً على أنه يحكم بإسلام من عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر حتى يأتيه العلم و البيان، و إنما يقصد الشيخ من جهل أو تأوّل بعض الشرائع و ليس من جهل توحيد الله أو ظنّ جواز عبادة غيره تأويلاً. و قد ذكر الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب هذا الكلام للشيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد و ردّ على من استدللّ به ليمنع عن تكفير من أشرك بالله و عبد غيره، قال الإمام محمد بن عبد الوهاب في الدرر السنية ج9 ص



(فهل للزائغ بعد هذا متعلق بشيء من كلام هذا الإمام؟ وأنا أذكر لك لفظه، الذي احتجوا به على زبيهم. رحمه الله: أنا من أعظم الناس نخياً، عن أن ينسب معين إلى تكفير، أو تبديع، أو تفسيق، أو معصية، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية، التي من خالفها كان كافراً تارة، وفاسقاً أخرى، وعاصياً أخرى، انتهى كلامه. وهذا صفة كلامه في المسألة، في كل موضع وقفنا عليه من كلامه، لا يذكر عدم تكفير المعين إلا ويصله بما يزيل الإشكال، أن المراد بالتوقف عن تكفيره قبل أن تبلغه الحجة، وأما إذا بلغت الحجة حكم عليه بما تقتضيه تلك المسألة، من تكفير أو تفسيق أو معصية. وصرح رضي الله عنه أيضاً: أن كلامه في غير المسائل الظاهرة، فقال في الرد على المتكلمين، لما ذكر أن بعض أئمتهم توجد منه الردة عن الإسلام كثيراً، قال {في مجموع الفتاوى ج 4 ص 54 و أيضاً ج 18 ص 54}: وهذا إن كان في المقالات الخفية، فقد يقال إنه فيها مخطئ ضال، لم تقم عليه الحجة التي يكفر تاركها، لكن هذا يصدر عنهم في أمور يعلم الخاصة والعامة من المسلمين، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بها، و كفر من خالفها، مثل عبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سواه، من الملائكة والنبين وغيرهم، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام ومثل إيجابه للصلوات الخمس، وتعظيم شأنها؛ ومثل تحريم الفواحش، والزنى والخمر والميسر؛ ثم تجد كثيراً من رؤوسهم وقعوا فيها، فكانوا مرتدين؛ وأبلغ من ذلك: أن منهم من صنف في دين المشركين، كما فعل أبو عبد الله الرازي، قال: وهذه ردة صريحة باتفاق المسلمين، انتهى كلامه. فتأمل هذا، وتأمل ما فيه من تفصيل الشبهة، التي يذكر أعداء الله، لكن {وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً} [سورة المائدة آية : 41]، على أن الذي نعتقده وندين الله به، ونرجو أن يثبتنا عليه: أنه لو غلط هو، أو أجل منه في هذه المسألة، و هي مسألة: المسلم إذا أشرك بعد بلوغ الحجة، أو المسلم الذي يفضل هذا على الموحدين، أو يزعم أنه على حق، وغير ذلك من الكفر الصريح الظاهر، الذي بينه الله ورسوله، وبينه علماء الأمة، أنا نؤمن بما جاءنا عن الله وعن رسوله من تكفيره، ولو غلط من غلط، فكيف والحمد لله، ونحن لا نعلم عن واحد من العلماء خلافاً في هذه المسألة،) انتهى

فالشيخ الإسلام ابن تيمية لم يقصد في كلامه الذي احتج به العثيمين من عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر، هذا أولاً، ثم ثانياً إن كلامه في التكفير و قد بينا في ما سبق أن الشيخ الإسلام ابن تيمية يفرق بين تكفير المشرك و نفي الإسلام عنه، فالتكفير كما ذكر إنما من الوعيد و هو الحكم على الشخص بالكفر المعذب عليه، أما أن يقول ابن تيمية بإسلام من عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر جهلاً فحاشاه أن يقول بإسلامه، بل كما قال رحمه الله في الفتاوى ج 20 ص 38:



فأنا أكفر من عرف دين الرسول، ثم بعدما عرفه سبه، ونهى الناس عنه، وعادى من فعله فهذا هو الذي أكفره ". وفي ص 66 : " وأما الكذب والبهتان فقولهم : إنا نكفر بالعموم ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، فكل هذا من الكذب والبهتان الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله، وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم الذي على عبد القادر، والصنم الذي على أحمد البدوي وأمثالهما لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا أو لم يكفر ويقاقل " أ . هـ.<sup>15</sup> وإذا كان هذا مقتضى نصوص الكتاب، والسنة، وكلام

(فاسم المشرك ثبت قبل الرسالة؛ فإنه يشرك بربه ويعدل به ويجعل معه آلهة أخرى ويجعل له أندادا قبل الرسول وثبت أن هذه الأسماء مقدم عليها وكذلك اسم الجهل والجاهلية يقال: جاهلية وجاهلا قبل مجيء الرسول وأما التعذيب فلا...)

فليس في كلامه حجة تدل على بدعة العثيمين من الحكم بالإسلام على الجاهل العابد لقبر عبد القادر.<sup>15</sup> وهذا الكلام للشيخ الإمام محمد ابن عبد الوهاب قد سبق شرحه و بيان مراده بالتكفير، و أنه يحكم على عابد هذا الصنم بالشرك و بأنه مشرك ليس بمسلم، لكنه لا يحكم عليه بالكفر الموجب للعذاب حتى تقام عليه الحجة.

و مما يزيد في بيان مراده رحمه الله، قول ابن حفيده، العلامة الجليل عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ في كتابه منهاج التأسيس و التقديس ص 98، 99:

(والشيخ محمد رحمه الله من أعظم الناس توقفاً وإحجاماً عن إطلاق الكفر، حتى أنه لم يجزم بتكفيره الجاهل الذي يدعو غير الله من أهل القبور أو غيرهم إذا لم يتيسر له من ينصحه ويبلغه الحجة التي يكفر تاركها، قال في بعض رسائله: وإذا كنا لا نقاتل من يعبد قبة الكواز حتى نتقدم بدعوته إلى إخلاص الدين لله، فكيف نكفر من لم يهاجر إلينا وإن كان مؤمناً موحداً؟ وقال: وقد سئل عن مثل هؤلاء الجهال. فقرر أن من قامت عليه الحجة و تأهل لمعرفتها يكفر بعبادة القبور. وقد سبق من كلامه ما فيه الكفاية، مع أن العلامة ابن القيم رحمه الله جزم بكفر المقلدين لشييوخهم في المسائل المكفرة إذا تمكنوا من طلب الحق ومعرفته، وتأهلوا لذلك. فأعرضوا ولم يلتفتوا. ومن لم يتمكن ولم يتأهل لمعرفة ما جاءت به الرسل فهو عنده من جنس أهل الفترة ممن لم تبلغه دعوة رسول من الرسل. و كالا النوعين لا يحكم بإسلامهم ولا يدخلون في مسمى المسلمين، حتى عند من لم يكفر بعضهم وسيأتيك كلامه. وأما الشرك فهو يصدق عليهم، واسمه يتناولهم و أي إسلام يبقى مع مناقضة أصله؟) انتهى

أهل العلم فهو مقتضى حكمة الله تعالى و لطفه، و رأفته<sup>16</sup>، فلن يعذب أحداً حتى يعذر إليه، والعقول لا تستقل بمعرفة ما يجب لله تعالى من الحقوق<sup>17</sup>، ولو كانت تستقل بذلك لم تتوقف

فما أحسن ما قاله هذا العالم الجليل، نعم أيها العثيمين و الله : أي إسلام يبقى لمن عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر و قد نقض أصله الذي هو البراءة من عبادة هذا الصنم ثم عبادة الله وحده لا شريك له!

و قال الشيخ المحدث إسحاق بن عبد الرحمن آل الشيخ في رسالته تكفير المعين :  
(وأما كلام الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله تعالى على هذه المسألة فكثير جدا ، فنذكر من ذلك شيئا يسيرا لأن المسألة وفاقية والمقام مقام اختصار ، فلنذكر من كلامه ما ينهك على الشبه التي ستدل بها من ذكرنا في الذي يعبد قبة الكواز وأن الشيخ توقف في تكفيره ونذكر أولا مساق الجواب وما الذي سيق لأجله ، وهو أن الشيخ محمد رحمه الله ومن حكى عنه هذه القصة يذكرون ذلك معذرة له عن ما يدعيه خصومه عليه من تكفير المسلمين و إلا فهي نفسها دعوى لا تصلح أن تكون حجة بل تحتاج لدليل وشاهد من القرآن والسنة ، ومن فتح الله بصيرته وعوفي من التعصب وكان ممن اعتنى ، فالشيخ بين هذه المسألة بيانا شافيا وجزم بكفر المعين في جميع مصنفاته ولا يتوقف في شيء منها ولنرجع إلى مساق الجواب الذي أشرنا إليه) انتهى.

فنعم صحيح ما قاله هذا العالم الراسخ، لكن العثيمين يتبع ما تشابه من كلام أهل العلم ابتغاء الفتنة و ابتغاء تأويله. فإنه ترك جميع أقوال الإمام التي بين فيها بيانا واضحا أنه لا يُعذر المشرك بالجهل، و اتبع كلاما واحدا متشابها و جعله أصلا في دينه و هذا من علامات أهل الزيغ و الشر نسأل الله السلامة و العافية.

**16** بل ليس من كتاب الله و لا سنة أحد أنبياءه و لا كلام من يخشاه من عباده، و ليس من مقتضى حكمته و إنما هو مقتضى ظلمات هواك و جهلك من أصل دين المرسلين، و من ضلالك الذي حملك على موالات الطواغيت و الدفاع عنهم ضد الموحدين الذين لا يرضون بقوانين ولادة أمرك.

<sup>17</sup> هذا الكلام لا يدخل في مسألة توحيد الله عزّ و جلّ و حقّه للعبادة وحده، بل العقل يدلّ عليه و قد قال تعالى : ( ما كنّا في أصحاب السعير ) فمن عرف أنّ هناك ربّاً و أنّ هذا الخلق له خالق قادر سامع باصر فإنّ هذا يلزم منه معرفة حقّه للعبادة فمن لا يعبد الله عزّ و جلّ يكون كافرا باتفاق الأمة. و قال الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب في الدرر ج 9 ص 426 :

الحجة على إرسال الرسل.<sup>18</sup> فالأصل فيمن ينتسب للإسلام بقاء إسلامه حتى يتحقق زوال ذلك عنه بمقتضى الدليل الشرعي<sup>19</sup>، ولا يجوز التساهل في تكفيره لأن في ذلك محذورين عظيمين: أحدهما: افتراء الكذب على الله تعالى في الحكم وعلى المحكوم عليه في الوصف الذي نبزه به.<sup>20</sup> أما الأول فواضح حيث حكم بالكفر على من لم يكفره الله تعالى فهو كمن حرم ما أحل الله، لأن الحكم بالتكفير أو عدمه إلى الله وحده كالحكم بالتحريم أو عدمه. وأما الثاني فلأنه

(معصية الرسول صلى الله عليه وسلم في الشرك و عبادة الأوثان، بعد بلوغ العلم، كفر صريح بالفطر والعقول، والعلوم الضرورية؛ فلا يتصور أنك تقول لرجل، ولو من أجهل الناس، و أبلدهم: ما تقول فيمن عصى الرسول صلى الله عليه وسلم ولم ينقد له في ترك عبادة الأوثان والشرك، ممن يدعي أنه مسلم متبع؟ إلا و يبادر بالفطرة الضرورية، إلى القول: بأن هذا كافر، من غير نظر في الأدلة، أو سؤال أحد من العلماء.) انتهى.

18 هذا الكلام لا يدخل في مسألة عبادة الله وحده لا شريك له، بل إنما يتعلّق بالشرائع و الأخبار التي لا سبيل للإنسان إلى معرفتها إلا بواسطة رسول. أما معرفة وجود الربّ و حقّه للعبادة فهذا لا يحتاج الإنسان إلى رسول ليعرفه.

19 بل الأصل فيمن انتسب للإسلام و هو يحقق أصل الإسلام أنه لا ينفي عنه هذا الاسم إلا بدليل شرعي. نعم أيها العثيمين! و عبادة الصنم الذي على قبر عبد القادر دليل شرعي بإجماع المسلمين القطعي الضروري، و هل تجرأ أن تزعم أنه ليس بدليل شرعي على عدم الإسلام؟! قال العلامة سليمان بن سحمان في الدرر السنية ج10 ص493، كأنه يردّ على العثيمين :

(الأمر الثاني: أنه زعم أن من انتسب إلى الإسلام، يكون مسلماً بمجرد انتسابه إليه، فعلى زعمه: أن عباد القبور اليوم، ممن يدعون الأنبياء، والأولياء والصالحين، وسائر من كفر بالله، وأشرك به ممن يتلفظ بالشهادتين، أنهم مسلمون بمجرد انتسابهم إلى الإسلام، تحل نساؤهم، وتؤكل ذبائحهم؛ وقد تبين لك ما أمر الله به فيهم ورسوله، من تكفيرهم و عدم إسلامهم.) انتهى.

<sup>20</sup> بل المفترى على الله الحقّ هو الذي يصف عابد الصنم الذي على قبر عبد القادر بالإسلام، و الذي يحكم بإسلام من حكم الله عليه بعدم الإسلام بل بالشرك و عدم الغفران! و أنت أيها العثيمين تعلّم كتاب التوحيد و الأصول الثلاثة، و تزعم أن نفي إسلام من عبد الأصنام افتراءً على الله و حكم بغير ما أنزله؟! ما أنزله؟!

وصف المسلم بوصف مضاد،<sup>21</sup> فقال: إنه كافر، مع أنه بريء من ذلك<sup>22</sup> و حري به أن يعود وصف الكفر عليه<sup>23</sup> لما ثبت في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: " إذا كفر الرجل أخاه فقد باء بها أحدهما " . وفي رواية: " إن كان كما قال وإلا رجعت عليه " . وله من حديث أبي ذر رضي الله عنه أن النبي ، صلى الله عليه وسلم ، قال: " ومن دعا رجلاً بالكفر، أو قال عدو: الله وليس كذلك إلا حار عليه " . يعني رجع عليه. وقوله في حديث ابن عمر: " إن كان كما قال " يعني في حكم الله تعالى وكذلك قوله في حديث أبي ذر: " وليس كذلك " يعني في حكم الله تعالى. وهذا هو المحذور الثاني أعني عود وصف الكفر عليه إن كان أخوه بريئاً منه ، وهو محذور عظيم يوشك أن يقع به<sup>24</sup> ، لأن الغالب

<sup>21</sup> كيف يكون تكفير من عبد صنمًا يعدّ وصف المسلم بوصف مضاد؟ هل عابد الصنم مسلم أصلاً؟ إنه لا يكون مسلماً إلا لكلّ عديم البصيرة و العقل.

<sup>22</sup> فعابد الصنم عند العثيمين بريء من الكفر! الله المستعان، هذا و الله لا يعلّق عليه.

<sup>23</sup> فمن يحكم بكفر عابد الصنم قد يكون كافراً عند العثيمين! فمن عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر جهلاً يكون مسلماً، و من حكم بكفره قد يكون كافراً!

<sup>24</sup> فهذا الكلام يدلّ على أنّ العثيمين من أجهل الناس بحقيقة الإسلام، فإنّ من كفرّ مشركاً عنده قد يكون هو الكافر، و يستدلّ بحديث قد استدللّ به المشركون القبريّون قبله، و قد أجاب لهم الشيخ أبا بطين رحمه الله تعالى كما في مجموعة الرسائل و المسائل النجدية ج1 ص654،655:

(وإنما الحديث المعروف: " مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا " . وَمَنْ كَفَّرَ إِنْسَانًا أَوْ فَسَّقَهُ أَوْ نَفَقَهُ مَتَأَوَّلًا غَضَبًا لِلَّهِ تَعَالَى فَيَرْجِي الْعَفْوَ عَنْهُ كَمَا قَالَ عُمَرُ . رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . فِي شَأْنِ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ أَنَّهُ مُنَافِقٌ، وَكَذَا جَرَى مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ . وَأَمَّا مَنْ كَفَّرَ شَخْصًا أَوْ نَفَقَهُ غَضَبًا لِنَفْسِهِ أَوْ بَغَيْرِ تَأْوِيلٍ فَهَذَا يَخَافُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا مَنْ جَعَلَ سَبِيلَ الْكُفَّارِ أَهْدَى مِنْ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنْ كَانَ مَرَادُهُ حَالُ أَهْلِ الزَّمَانِ الْيَوْمِ كَأَن يَقُولَ: إِنَّ فَعْلَ مُشْرِكِي الزَّمَانِ عِنْدَ الْقُبُورِ وَغَيْرِهَا أَحْسَنُ مِمَّنْ لَا يَدْعُو إِلَّا اللَّهَ وَلَا يَدْعُو غَيْرَهُ، فَهَذَا كَافِرٌ بِلَا شَكٍّ، وَكَذَا قَوْلُنَا: إِنْ فَعَلَ مُشْرِكِي الزَّمَانِ عِنْدَ الْقُبُورِ مِنْ دَعَاءِ أَهْلِ الْقُبُورِ وَسُؤَالِهِمْ قَضَاءَ الْحَاجَاتِ وَتَفْرِيجِ الْكُرْبَاتِ وَالذَّبْحِ وَالنَّذْرِ لَهُمْ، وَقَوْلُنَا: إِنَّ هَذَا شَرِكٌ أَكْبَرُ وَأَنَّ مَنْ فَعَلَهُ فَهُوَ كَافِرٌ، وَالَّذِينَ يَفْعَلُونَ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ عِنْدَ الْقُبُورِ كُفَّارٌ بِلَا شَكٍّ، وَ قَوْلُ الْجَهَالِ إِنَّكُمْ تَكْفُرُونَ الْمُسْلِمِينَ، فَهَذَا مَا عَرَفَ الْإِسْلَامُ وَلَا التَّوْحِيدُ. وَالظَّاهِرُ عَدَمُ صَحَّةِ إِسْلَامِ هَذَا الْقَائِلِ، فَإِنْ لَمْ يَنْكُرْ هَذِهِ الْأُمُورَ الَّتِي يَفْعَلُهَا الْمُشْرِكُونَ الْيَوْمَ، وَلَا يَرَاهَا شَيْئًا فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ). انتهى.

أن من تسرع بوصف المسلم بالكفر كان معجباً بعمله محتقراً لغيره فيكون جامعاً بين الإعجاب بعمله الذي قد يؤدي إلى حبوطه، وبين الكبر الموجب لعذاب الله تعالى في النار<sup>25</sup> كما جاء في الحديث الذي أخرجه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: " قال الله عز وجل : الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري، فمن نازعني واحداً منهما قذفته في النار" فالواجب قبل الحكم بالتكفير أن ينظر في أمرين:

الأمر الأول : دلالة الكتاب والسنة على أن هذا مكفر لئلا يفترى على الله الكذب.

الثاني: انطباق الحكم على الشخص المعين بحيث تتم شروط التكفير في حقه، وتنتفي الموانع. ومن أهم الشروط أن يكون عالماً بمخالفته التي أوجبت كفره<sup>26</sup> لقوله تعالى : ( ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً ) [ سورة النساء، الآية: 115 ] . فاشترط للعقوبة بالنار أن تكون المشاققة للرسول من بعد أن يتبين الهدى له.<sup>27</sup>

ولكن هل يشترط أن يكون عالماً بما يترتب على مخالفته من كفر أو غيره أو يكفي أن يكون عالماً بالمخالفة وإن كان جاهلاً بما يترتب عليها؟ الجواب: الثاني، أي إن مجرد علمه بالمخالفة كاف في الحكم بما تقتضيه لأن النبي، صلى الله عليه وسلم، أوجب الكفارة على المجامع في نهار رمضان لعلمه بالمخالفة مع جهله بالكفارة ، ولأن الزاني المحصن العالم بتحريم الزنى يرجم

فقد عذّر عمر بن الخطاب لما كفر حاطب الصحابي الجليل الموحد المسلم، و لم يكفر من أجل هذا الخطاء. فإن كان الذي يكفر عابد الصنم قد يكفر عند العثيمين، فكيف بمن كفر حاطب بن بلتعة!

<sup>25</sup> فتكفير المشرك إنما هو عند العثيمين : إعجاب، و احتقار و كبر و قد يحبط العمل و يوجب العذاب في نار جهنم. فالشرك لا يلزم حبوط العمل عند العثيمين أما تكفير المشرك قد يحبطه! فلا تعليق. و الحق أن أكبر ما يقال في من حكم بكفر مشرك قبل قيام الحجة عليه أنه مخطيء فقط.

<sup>26</sup> الكلام هو في من عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر أو أي صنم كان أو أي وثن أو أي شيء سوى الله : اتركنا يا عثيمين من الكلام في تكفيره، نحن نتكلم عن إسلامه الذي تزعمه له، الإشكال ليس في مسألة التكفير و شروطه و موانعه، إنما الإشكال في الحكم بإسلام عابد الصنم، فأنت يا رجل تحكم بإسلام من عبد هذا الصنم، و تزعم أن الإمام محمد بن عبد الوهاب قال بهذا القول الخبيث، بل و أعظم من ذلك تدعي أنه من حكمة الله و لطفه، تكذب على الله بلا حياء و بكل سهولة!

<sup>27</sup> نعم العقوبة لا يكون إلا بعد تبين الهدى، أما إطلاق اسم الشرك على الشخص المعين العابد للصنم فهذا لا علاقة له بتبين الهدى في شيء و لا يتعلّق ببلوغ الرسالة أصلاً.

وإن كان جاهلاً بما يترتب على زناه، وربما لو كان عالماً ما زنى. ومن الموانع من التكفير أن يكره على المكفر لقوله تعالى : (من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ) [ سورة النحل، الآية: 106 ]. ومن الموانع أن يغلق عليه فكره وقصده بحيث لا يدري ما يقول لشدة فرح، أو حزن، أو غضب، أو خوف ونحو ذلك. لقوله تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفوراً رحيماً ) [ سورة الأحزاب، الآية: 5 ]. وفي صحيح مسلم 2104 عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: " لله أشد فرحاً بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة، فانفلتت منه وعليها طعامه وشرابه، فأيس منها، فأتى شجرة فاضطجع في ظلها قد أيس من راحلته، فبينما هو كذلك إذا بها قائمة عنده، فأخذ بخطامها، ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي، وأنا ربك، أخطأ من شدة الفرح". ومن الموانع أيضاً أن يكون له شبهة تأويل في الكفر بحيث يظن أنه على حق، لأن هذا لم يعتمد الإثم والمخالفة فيكون داخلاً في قوله تعالى : ( وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم ) [ سورة الأحزاب، الآية: 5 ]. ولأن هذا غاية جهده فيكون داخلاً في قوله تعالى: ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) [ سورة البقرة، الآية: 286 ]<sup>28</sup> قال في المغني

28 إطلاق هذا القول حتى على عابد الصنم المنتسب إلى الإسلام من أبطل البطلان، يقصد أن من يعبد غير الله متأولاً و ظاناً أنه على الحق و الهدى أنه لا يستحق العقوبة لأنه يحسب أنه يحسن صنعا، و هذا باطلٌ مخالفٌ لصريح كتاب الله و سنة رسوله و مذهب السلف. قال الله تبارك و تعالى: {إِنَّهُمْ الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ} قال الإمام أبو جعفر الطبري

في تفسير هذه الآية:

(يقول تعالى ذكره: إن الفريق الذي حق عليهم الضلالة، إنما ضلوا عن سبيل الله و جاروا عن قصد المحجة، باتخاذهم الشياطين نصراء من دون الله، و ظُهراء، جهلاً منهم بخطأ ما هم عليه من ذلك، بل فعلوا ذلك و هم يظنون أنهم على هدى و حق، و أن الصواب ما أتوه و ركبوا. و هذا من أبين الدلالة على خطأ قول من زعم أن الله لا يعذب أحداً على معصية ركبها أو ضلالة اعتقدها، إلا أن يأتيها بعد علم منه بصواب وجهها، فيركبها عناداً منه لربه فيها. لأن ذلك لو كان كذلك، لم يكن بين فريق الضلالة الذي ضلّ وهو يحسب أنه هادٍ. وفريق الهدى، فرقٌ. وقد فرق الله بين أسمائهما وأحكامهما في هذه الآية.) انتهى.

و قال تعالى : { هَلْ بِالْأَخْسَرِينَ \*الَّذِينَ سَعَيْهُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ } قال أبو جعفر الطبري في تفسير هذه الآية: (وقوله: (الَّذِينَ سَعَيْهُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا) يقول: هم الذين لم يكن عملهم الذي عملوه في حياتهم الدنيا على هدى واستقامة، بل كان على جور وضلالة، وذلك أنهم عملوا بغير ما أمرهم الله به بل على كفر منهم به، {وَهُمْ يَحْسَدُ أَتَّهُمْ يُحْسِنُونَ} : يقول: و هم يظنون أنهم بفعلهم ذلك لله مطيعون، و فيما ندب عباده إليه مجتهدون، وهذا من أدل الدلائل على خطأ قول من زعم أنه لا يكفر بالله أحد إلا من حيث يقصد إلى الكفر بعد العلم بوحدانيته، وذلك أن الله تعالى ذكره أخبر عن هؤلاء الذين وصف صفتهم في هذه الآية، أن سعيهم الذي سعوا في الدنيا ذهب ضلالا و قد كانوا يحسبون أنهم محسنون في صنعهم ذلك، وأخبر عنهم أنهم هم الذين كفروا بآيات ربهم. ولو كان القول كما قال الذين زعموا أنه لا يكفر بالله أحد إلا من حيث يعلم، لوجب أن يكون هؤلاء القوم في عملهم الذي أخبر الله عنهم أنهم كانوا يحسبون فيه أنهم يحسنون صنعه، كانوا مثابين مأجورين عليها، ولكن القول بخلاف ما قالوا، فأخبر جل ثناؤه عنهم أنهم بالله كفرة، وأن أعمالهم حابطة) انتهى.

و ذكر الشيخ العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ في كتابه مصباح الضلال ص206: (وفي كتاب السنّة لعبد الله بن الإمام أحمد: حدّثني أبو سعيد بن يعقوب الطالقاني أنبأنا المؤمل بن إسماعيل سمعت عمارة بن زاذان قال: بلغني أن القدرية يحشرون يوم القيامة مع المشركين؛ فيقولون: والله ما كنا مشركين، فيقال لهم : إنكم أشركتم من حيث لا تعلمون) انتهى فالقول بأنّ من أشرك بالله معذور إن اعتقد أنه على الحقّ و الهدى ضالاً مبيناً و مخالفة كتاب الله و السنّة و مذهب السلف. فأكثر الكفار ظانّون بأنهم على الحق، بل لا يعتقد أحدٌ من كفرة أهل الأرض أنه ضالّ كافر إلا من شاء الله. بل أصل الضلال و افتراق الأمم إنما هو التأويل الذي لم يقم على علم صحيح. فهذا الكلام لا يتناول المشرك العابد لغير الله سواء كان لهذا الصنم اللعين الذي على قبر عبد القادر أو لغيره من الطواغيت من قوانين المرتدين و العلمانية و الديمقراطية، فكلّ من حكم بحكم الطاغوت أو تحاكم إليه من غير إكراه كان مشركاً خارجاً من الإسلام لا فرق بينه و بين عابد الصنم الذي على قبر عبد القادر، و أشدّ من ذلك من سنّ هذا القانون و أحدثه، و ينسب إلى غير الله حقّ التشريع كما هو منصوب في جميع الدساتير في العالم العربي: كلّ هؤلاء كفار مشركون بالله طغاةً بإجماع المسلمين و من زعم أنهم عابدون لله بُراءً من الطاغوت و هو يشهد بما يفعلونه فهذا ظاهره أنه لا يفرّق بين التوحيد و الشرك، و لا بين الله و الطاغوت بل هو في ضلال و ظلمات الجهل.



131/8 : " وإن استحل قتل المعصومين وأخذ أموالهم بغير شبهة ولا تأويل فكذاك يعني يكون كافراً وإن كان بتأويل كالخوارج فقد ذكرنا أن أكثر الفقهاء لم يحكموا بكفرهم مع استحلالهم دماء المسلمين وأموالهم، وفعلهم ذلك متقربين به إلى الله تعالى إلى أن قال: وقد عرف من مذهب الخوارج تكفير كثير من الصحابة ومن بعدهم واستحلال دمائهم، وأموالهم، واعتقادهم التقرب بقتلهم إلى ربهم، ومع هذا لم يحكم الفقهاء بكفرهم لتأويلهم، وكذلك يخرج في كل محرم استحلال بتأويل مثل هذا".<sup>29</sup> وفي فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 30/13 مجموع ابن القاسم: "و بدعة الخوارج إنما هي من سوء فهمهم للقرآن، لم يقصدوا معارضته، لكن فهموا منه ما لم يدل عليه، فظنوا أنه يوجب تكفير أرباب الذنوب" وفي ص 210 منه : " فإن الخوارج خالفوا السنة التي أمر القرآن باتباعها وكفروا المؤمنين الذين أمر القرآن بموالائهم.. وصاروا يتبعون المتشابه من القرآن فيتأولونه على غير تأويله من غير معرفة منهم بمعناه ولا رسوخ في العلم، ولا اتباع للسنة، ولا مراجعة لجماعة المسلمين الذين يفهمون القرآن ". وقال أيضاً 518/28 من المجموع المذكور : " فإن الأئمة متفقون على ذم الخوارج وتضليلهم، وإنما تنازعوا في تكفيرهم على قولين مشهورين " لكنه ذكر في 217/7 " أنه لم يكن في الصحابة من يكفرهم لا علي بن أبي طالب ولا غيره، بل حكموا فيهم بحكمهم في المسلمين الظالمين المعتدين كما ذكرت الآثار عنهم بذلك في غير هذا الموضع". وفي 518/28 " أن هذا هو

<sup>29</sup> ابن قدامة رحمه الله كلامه في الخوارج و من المعلوم أن مذهب الخوارج ليس شركاً و ليس عبادةً لغير الله، لكن مذهبهم مخالف لأخبار كتاب الله و سنة رسوله و كانت هذه المخالفة كفراً إن كانت متعمداً، أما إن كانت عن جهل أو خطأ أو تأويل فلا يكفر من ارتكبه و لا يخرج من الإسلام حتى تقام عليه الحجة. فاستحلال دم المسلم و ماله إنما يكون كفراً لأنه تكذيب و ردّ على النصوص الدالة على عصمة دمّ و مال المسلم إلا للحقوق الثلاثة، لكن قد يتأول إنسان نصّاً ظنّ أنه يدل على استحلال دمّ المسلم خطأ لا ردّاً فلم يتحقق في حقّه مناط الكفر الذي هو الردّ و التكذيب. فمذهب الخوارج حقيقته كفرٌ و لا شركٌ، فلا يجوز تنزيل حكم عابد الصنم الذي على قبر عبد القادر على الخوارج الملتزمين بالتوحيد. قال القاضي عياض في الشفاء ج2 ص 277:

(إدخال كافر في الملة وإخراج مسلم عنها عظيم في الدين وقال غيرهما من المحققين: الذي يجب الاحتراز من التكفير في أهل التأويل فإن استباحة دماء المصلين الموحدين خطر) انتهى. أما المشركون العابدون للأصنام فهؤلاء ليسوا بمسلمين بلا خلاف.



المنصوص عن الأئمة كأحمد وغيره". وفي 282/3 قال: " والخوارج المارقون الذين أمر النبي، صلى الله عليه وسلم، بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين، واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم، و لم يكفرهم علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وغيرهما من الصحابة، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقاتلهم علي حتى سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين فقاتلهم لدفع ظلمهم و بغيهم، لا لأنهم كفار. ولهذا لم يسب حريمهم، ولم يغنم أموالهم، وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص، والإجماع، لم يكفروا مع أمر الله ورسوله، صلى الله عليه وسلم، بقتالهم فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم، فلا يحل لأحد من هذه الطوائف أن يكفر الأخرى، ولا تستحل دمها ومالها، وإن كانت فيها بدعة محققة، فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة أيضاً، وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ، والغالب أنهم جميعاً جهال بحقائق ما يختلفون فيه". إلى إن قال: " وإذا كان المسلم متأولاً في القتال، أو التكفير لم يكفر بذلك" إلى أن قال في ص 288: " وقد اختلف العلماء في خطاب الله ورسوله هل يثبت حكمه في حق العبيد قبل البلاغ على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره .. والصحيح ما دل عليه القرآن في قوله تعالى: ( وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً ) . وقوله: ( رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ) . وفي الصحيحين عن النبي، صلى الله عليه وسلم: " ما أحد أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين" والحاصل أن الجاهل معذور بما يقوله أو يفعله مما يكون كفراً<sup>30</sup>، كما يكون معذوراً بما يقوله أو يفعله مما يكون فسقاً، وذلك بالأدلة من الكتاب والسنة، والاعتبار، وأقوال أهل العلم.

<sup>30</sup> نعم قد يعذر الموحّد المسلم البريء من الشرك و ممن فعله إذا خالف ما جاء في كتاب الله و سنة رسوله من الأوامر و الأخبار و الشرائع، ما دام ملتزماً بتوحيد ربّ العالمين و سنة رسوله الكريم، لكن من عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر : فهذا ليس ملتزماً بالتوحيد أصلاً، و لا يدين بالإسلام، فلا يعذر و لا يقبل الله منه عملاً حتى يتبرأ من شركه و ممن فعله و يعبد الله وحده لا شريك له، قال تعالى : { عَنِهمْ يَعْمَلُونَ } فمن أشرك حبطت أعماله بنص كتاب الله. و

قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله في الدرر السنية ج 11 ص 545:

(و أجمع العلماء سلفاً وخلفاً، من الصحابة والتابعين، والأئمة، وجميع أهل السنة أن المرء لا يكون مسلماً إلا بالتجرد من الشرك الأكبر، والبراءة منه و بن فعله، وبغضهم ومعاداتهم بحسب الطاقة،

والقدرة، وإخلاص الأعمال كلها لله، كما في حديث معاذ الذي في الصحيحين: "فإن حق الله على العباد: أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً) انتهى.

فالعثميين لا يفرّق بين المسلم الملتزم بالتوحيد و بين المشرك العابد لغير الله، و هذا لا يليق بالمسلم فإنّ أول ما يجب على الإنسان هو أن يميّز بين ربّه و خلقه، و بين العابد و المعبود، بين عبادة الله و عبادة الطاغوت، بين توحيد الله و الإشراك به، و بين الموحد و المشرك، و بين أخيه في الدين و عدوّه. لكنّ العثميين لم يعرف هذا التفريق و لم يميّز بين المسلم و المشرك كما تبينّ لنا من خلال ما كتبه و علّقه على كلام الإمام محمد بن عبد الوهاب.

فنسأل الله السلامة و العافية و حسن الختام و الوفاة على التوحيد و الإسلام.

و آخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.